

Arabic

مؤتمر نزع السلاح

المحضر النهائي للجلسة العامة ١٣٧٩

المعقودة في قصر الأمم، جنيف، يوم الثلاثاء ١ آذار/مارس ٢٠١٦، الساعة ١٠/٠٥

الرئيس: السيد ستيفن كونغستاد (النرويج)



الرجاء إعادة الاستعمال

GE.17-02518(A)



* 1 7 0 2 5 1 8 *

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعلن افتتاح الجلسة العامة ١٣٧٩ لمؤتمر نزع السلاح. ولكي أرحب بالمتكلم الأول في الجزء الرفيع المستوى لهذا الصباح، سأعلق الآن هذه الجلسة.

عُلمت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. الزملاء الموقرون، السيدات والسادة، أود أن أرحب ترحيباً حاراً بأولى ضيوفنا المرموقين لهذا اليوم، معالي السيدة لينيتا تويفاكا، وزيرة التجارة الخارجية والتنمية في فنلندا. أشكر معاليكم جزيل الشكر على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم. الكلمة لك، سيدتي.

السيدة تويفاكا (فنلندا) (تكلمت بالإنكليزية): السيد الرئيس، أصحاب السعادة، سيداتي وسادتي، يسعدني حقاً أن تتاح لي فرصة مخاطبة مؤتمر نزع السلاح اليوم. فالسنة الماضية دُكرت بنا أننا نعيش في عالم يزداد ترابطاً يوماً بعد يوم. ونحن نشاطر المسؤولية عن مواجهة التحديات الأمنية القديمة والجديدة. والتقاوس عن العمل ليس خياراً. فالحالة في الوقت الراهن أبعد ما تكون عن الوضع الأمثل في كثير من أنحاء العالم. وملايين الشباب عاطلون عن العمل بلا آفاق مستقبلية. والكلمة الرئيسية هي "الشمول". وأنا أعتقد اعتقاداً راسخاً أن المشاركة المتساوية للرجل والمرأة على حد سواء ضرورية لبلوغ مجتمع مستدام. وثمة أهمية بالغة أيضاً لإدراج بُعد جنساني في مجال "الأمن التقليدي" (hard security)، لأن المساواة بين الجنسين لها دور حاسم لتؤدي في جعل عالمنا أكثر أمناً للجميع، رجالاً ونساءً على حد سواء.

وفي السياق الأمني الحالي، تصبح الحاجة إلى دعم وتعزيز سيادة القانون في الشؤون الدولية أكثر أهمية من أي وقت مضى. وثمة أهمية خاصة لمعاهدات تحديد الأسلحة لأنها توفر الاستقرار وإمكانية التنبؤ، وهي تبني الثقة وتقودنا إلى نزع السلاح. وتؤكد فنلندا على أهمية احترام الالتزامات الدولية فضلاً عن التصدي لتحديات تحديد الأسلحة والانتشار بطريقة ملموسة. وتؤدي فنلندا دوراً فاعلاً في كثرة من المبادرات المتصلة بتحديد الأسلحة، والتي تكمل الإطار المعياري. وعلى الرغم من زيادة التوترات في العديد من أنحاء العالم، بما يشمل بلدنا، شهدنا أيضاً تطورات إيجابية في ميدان تحديد الأسلحة ونزع السلاح.

وتمثل معاهدة تجارة الأسلحة إنجازاً هاماً للمجتمع الدولي. فهي تسهم في توطيد الاستقرار والأمن، وتوفر ميداناً أكثر مساواة وتكافؤاً للشركات، حيث يطبق المزيد من البلدان سياسات ومبادئ متماثلة لمراقبة الصادرات. وهي توفر لنا أيضاً أداة جديدة للتصدي للتجارة غير المشروع وغير المنظم بالأسلحة التقليدية. أما الآن فيلزمنا أن نعمل على تحقيق عالمية المعاهدة وأن نكفل تنفيذها بفعالية. وثمة أهمية حاسمة أيضاً لمواصلة الحوار مع المجتمع المدني وقطاع الصناعة لتحقيق تجارة دولية في المواد الدفاعية على قدر أكبر من المسؤولية.

وقد شهدنا مؤخراً بعض التقدم الهام في جهود عدم الانتشار. وترحب فنلندا بخطة العمل الشاملة المشتركة بشأن برنامج إيران النووي. وتبرهن العملية التي أدت إلى هذا الإنجاز على أن المجتمع الدولي قادر، حين تتوافر الإرادة السياسية، على تجاوز الخلافات والتوصل إلى نتيجة دبلوماسية. وثمة أهمية بالغة لتنفيذ خطة العمل الشاملة المشتركة تنفيذاً كاملاً لتوطيد الثقة الدولية في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي.

وكانت البعثة الدولية الموفدة لإزالة وتدمير برنامج الأسلحة الكيميائية المعلنة في سورية أمراً غير مسبوق. وقد شاركت فنلندا بقوة في هذا الجهد الدولي. ولكننا ما زلنا نشعر بقلق عميق إزاء استخدام غاز الكلور كسلاح، وإزاء الاستخدام المزعوم لغاز الخردل. وأي استخدام لخردل الكبريت أو غيره من عوامل الحرب الكيميائية في نزاع ما يخالف اتفاقية الأسلحة الكيميائية والقانون الإنساني العرفي. ولن ينتهي عملنا إلى أن يُزال برنامج الأسلحة الكيميائية السوري بشكل كامل لا رجعة فيه.

وتمثل اتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية أحد الصكوك الهامة لنزع السلاح المتعدد الأطراف ونظام عدم الانتشار. وقد أدت الاتفاقية دورها في منع استخدام الأسلحة البيولوجية. غير أن هناك، في الوقت نفسه، تطورات تكنولوجية وأطرافاً جديدة من غير الدول بصدد الظهور. ويلزمنا أن نتأكد من أن الاتفاقية وجهود تنفيذها سترقى إلى مستوى التوقعات المنشودة منها في المستقبل أيضاً. ويشكل مؤتمر استعراض المعاهدة لهذا العام مناسبة حسنة التوقيت لتناول هذه التحديات. فدعونا نغتني هذه الفرصة بحكمة.

وتعمل اتفاقية حظر الألغام المضادة للأفراد بفعالية. وبفضل العمل الدؤوب المستمر والجهود الكبيرة، يمضي المجتمع الدولي خطوة خطوة نحو عالم خال من الألغام المضادة للأفراد. ويسرني أن أبلغكم بأن فنلندا تمكنت من اتخاذ خطوة على هذا الطريق. فقد انتهينا من تدمير ما لدينا من مخزونات الألغام المضادة للأفراد في آب/أغسطس من العام الماضي. وسنظل أيضاً نعمل بنشاط في مجال الإجراءات الإنسانية المتعلقة بالألغام.

ولم يمر العام الماضي بدون تحديات. فقد كان عدم التوصل إلى وثيقة ختامية توافقية في مؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بالطبع، أمراً مخيباً للآمال. غير أن معاهدة عدم الانتشار ما زالت، رغم هذه الانتكاسة، أفضل طريق للمضي قدماً وحجر الزاوية للنظام الدولي لعدم الانتشار. وما زالت الالتزامات الواجبة في إطار جميع الركائز الثلاث لمعاهدة عدم الانتشار سارية، وتلك المتعلقة بنزع السلاح أصبحت أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، ونأمل أن تقيد جميع الدول بهذه الالتزامات في السنوات المقبلة.

وقد فُتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل عشرين عاماً. ولئن كنا لا نستطيع أن نشعر بالرضا ما دامت المعاهدة لم تدخل حيز النفاذ، ينبغي أن نشيد بالتقدم المحرز على مر السنين. وأصبح لدينا فهم شبه جماعي أن زمن التفجيرات النووية التجريبية قد ولى، ولدينا نظام شامل للتحقق. وتفخر فنلندا باستضافة إحدى المحطات الرئيسية لنظام الرصد الدولي. وثبت أن هذا النظام مفيد جداً على الصعيد العملي، ليس من خلال كشف التجارب النووية فحسب، بل أيضاً في إنذارات الكوارث.

وأبرزت التجربة النووية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مدى حسن توقيت المعاهدة. وتدين فنلندا بأشد العبارات الممكنة التجربة النووية، وما أعقبها من إطلاق باستخدام تكنولوجيا القذائف التسيارية. فهذه الأفعال تمثل انتهاكات خطيرة للالتزامات الدولية لكوريا الشمالية، على النحو المبين في مختلف قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

ومن دواعي فخر فنلندا أن تكون واحدة من "أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية". ونحن نلتزم التزاماً راسخاً بالتشجيع على دخول المعاهدة حيز النفاذ. وأنا أحث جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة على أن تغلق الباب على التجارب النووية تماماً.

السيد الرئيس، اسمح لي الآن أن أنتقل إلى أعمال مؤتمر نزع السلاح. فمن مسؤوليتنا، على سبيل الاستعجال، أن نطرق جميع السبل التي يمكن أن تفضي إلى عمل موضوعي في المؤتمر. وأولويتنا هي إيجاد برنامج عمل متوازن وشامل به تكليف بإجراء مفاوضات بشأن معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. وترحب فنلندا بتقرير فريق الخبراء الحكوميين عن هذا الموضوع. ونحن على ثقة بإمكانية الاستعانة بعناصر ذلك التقرير في أعمال المؤتمر. ونحن نرحب ترحيباً حاراً بالجهود المبذولة لإنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية.

ومن الأهمية بمكان أن يجري استعراض وتحديث أساليب عمل المؤتمر. ومن شأن توسيع عضوية المؤتمر أن يضيف إلى ما يقوم به من عمل. وثمة أهمية حيوية أيضاً للاعتراف بمساهمة المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية. وفنلندا على استعداد لدعم الرئيس في تنشيط أعمال المؤتمر. ونحن نحث الشركاء الآخرين على أن يحذوها. وتنظر فنلندا نظرة إيجابية إلى جميع المقترحات الحالية المطروحة لبدء العمل في المؤتمر.

وقد بدأ الفريق العامل المفتوح العضوية المعني بنزع السلاح النووي عمله في شباط/فبراير. وشاركت فنلندا في هذا العمل، ونحن نرحب بجميع الجهود التي تسهم في تحقيق هدف إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية يسوده السلام والأمن. والعمل نحو إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى مسؤولية على عاتق كل دولة من الدول. ونرى أيضاً أن من المهم أن يُتناول الأثر الإنساني للأسلحة النووية، لأن ذلك يسلط الضوء على العواقب الوخيمة لأي استخدام للأسلحة النووية.

وأخشى أنه لا يوجد مسار سريع لنزع السلاح النووي. فالمهم هو أن نرى مزيداً من التقدم والخطوات الملموسة، بما يشمل المزيد من القيود والتخفيضات في الرؤوس الحربية وفي نظم إيصالها. ولهذا، نحن بحاجة إلى إشراك تلك الدول التي تمتلك أسلحة نووية. وثمة مثال إيجابي في التنفيذ المستمر للمعاهدة الجديدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها؛ ونحن نحث على مواصلة هذا الجهد إلى أبعد من ذلك. ويلزم أيضاً أن تتصف أي عملية بالشمول، بحيث تجمع بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ونحن بحاجة إلى آليات عملية؛ وعلينا أن نسعى لبناء الجسور. وقول ذلك أسهل من فعله، ولكنه ليس سبباً للتخلي عن القضية. وأنا أدعو الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى مواصلة التعاون، وإلى بناء الثقة وإعادة بنائها، والتفاوض بشأن إجراء تخفيضات أكبر في ترساناتها النووية - سواء كانت منشورة أم غير منشورة، أو كانت أسلحة نووية استراتيجية أو تكتيكية.

وأنا أتطلع إلى مواصلة العمل معكم جميعاً لتحقيق هذه الأهداف.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيدة تويفاكا على بيانها. وُثِّقَ

الجلسة الآن.

عُُلقت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. أود الآن أن أرحب بضيفنا، سعادة السيد توري هاتريم، نائب وزير خارجية النرويج. وأنا أشكركم جزيل الشكر على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك، سيدي.

السيد هاتريم (النرويج) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، ما برج مؤتمر نزع السلاح هيئة رئيسية متعددة الأطراف. وتشمل نجاحاته السابقة إبرام اتفاقية الأسلحة الكيميائية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن مؤتمر نزع السلاح، على مدى ٢٠ عاماً تقريباً، كان عاجزاً عن الاضطلاع بولايته. ولا أريد أن أخوض في أسباب هذه الحالة المؤسفة. ويتضح بجلاء أننا بحاجة إلى نظم حسنة الأداء يمكنها أن تمضي بجدول أعمال نزع السلاح إلى الأمام، ولذلك من الضروري أن نتجاوز الجمود الحالي في المؤتمر.

ولئن وُجد اتفاق واسع النطاق بشأن الهدف العام المتمثل في تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية، فإن هناك مواقف مختلفة لم تنزل بشأن سبل تحقيق ذلك. ولا يوجد مسار سريع، ولكن النرويج يساورها الشعور بفروغ الصبر الذي يشعر به الكثيرون.

فأي تفجير نووي سيكون له عواقب إنسانية وخيمة لا يستطيع أي بلد أن يقدم لها إغاثة كافية ولا حتى المجتمع الدولي. ويتضح جلياً أن إزالة الأسلحة النووية وتدميرها هما أفضل سبيل لمنع أي كارثة من هذا القبيل.

وفي الوقت نفسه، يجب أن نكون واقعيين. فنحن لن نبلغ حقاً الرؤية المتمثلة في إيجاد عالم خال من الأسلحة النووية إلا إذا أشركنا الدول الحائزة للأسلحة النووية بطريقة بناءة. فهي التي سيتعين عليها فعلاً أن تدمر ترساناتها النووية. وتحت النرويج الولايات المتحدة والاتحاد الروسي على إجراء جولة جديدة من محادثات تخفيض الأسلحة النووية تركز على جميع فئات الأسلحة النووية. وسيتعين لاحقاً أن تشترك سائر الدول الحائزة للأسلحة النووية في المفاوضات. ونحن بحاجة إلى تخفيضات جديدة أكثر عمقاً في مخزونات الأسلحة النووية. ويجب أن تكون هذه التخفيضات لا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. ويمكن أن تسهم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في تطوير نظم تحقق ذات مصداقية بالدخول في شراكات. ولذلك تعلق النرويج أهمية كبيرة على "الشراكة الدولية للتحقق من نزع السلاح النووي". وقد عُقدت الجلسة العامة الأخيرة للشراكة الدولية في أوسلو في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي.

ويمكن أيضاً أن تسهم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في توطيد وزيادة تعزيز نظام عدم الانتشار. ويجب أن تقتزن تخفيضات الأسلحة على الصعيد الثنائي والثلاثي بجهود متعددة الأطراف. ومن المخيب للآمال بشدة أننا سنحجب الذكرى السنوية العشرين لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية دون أن يكون هذا الصك الحاسم دخل بعد حيز النفاذ.

وما التجارب النووية الأخيرة والمرفوضة التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلا تذكير صارخ بحاجة إلى فرض حظر قانوني كامل على التجارب النووية. ونحن نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتثال لالتزاماتها الدولية امتثالاً كاملاً.

ومن شأن التفاوض بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وإبرامها أن يساعد على منع تطوير أسلحة جديدة وتوطيد نظام عدم الانتشار. وهذا سيبحث برسالة قوية بشأن تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية مستقبلاً.

وفي الوقت نفسه، لا يمكننا تحقيق عالم خال من الأسلحة النووية ما لم نعالج مسألة المخزونات. وثمة ضرورة أساسية أيضاً لتأمين جميع المواد النووية، بما يشمل المواد النووية المدنية، لأغراض الأمن النووي. ويجب ألا نسمح أبداً بوقوع مواد نووية حساسة في أيدي جماعات إرهابية.

وتعتبر النرويج معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية حجر الزاوية في جهود نزع السلاح النووي وعدم الانتشار. ولهذا السبب تأسف النرويج بشدة لأن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠١٥ عجز عن الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية. وبعد قولي هذا، اسمحوا لي أنؤكد أن الالتزامات الملزمة قانوناً للمعاهدة ما زالت قائمة. ويجب أن تظل الوثائق الختامية للأعوام ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ و ٢٠١٠ مرشداً لجهودنا في الفترة المقبلة.

وإضافة إلى تخفيضات المخزونات القائمة من الأسلحة النووية، يجب أن نواصل بحث السبل لتقليل الأهمية المعلقة على هذه الأسلحة في السياسات الأمنية. وضمانات الأمن السلبية هي إحدى الوسائل للحد من النطاق الجغرافي للأسلحة النووية. وثمة وسيلة أخرى هي المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ويجب أن نحرز تقدماً في ما يتعلق بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط وشبه الجزيرة الكورية. ونحن نشجب التجارب النووية التي أجرتها مؤخراً جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ومع ذلك، حدثت تطورات مشجعة في أماكن أخرى. ونحن نرحب بالاتفاق بين إيران والأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن بالإضافة إلى ألمانيا. ويبين اتفاق إيران أن الدبلوماسية مجدية. وهذا ينبغي أن يلهمنا ونحن نواصل جهودنا من أجل النهوض بجدول أعمال نزع السلاح النووي.

وفي مؤتمر نزع السلاح وفي الفريق العامل المفتوح العضوية، ينبغي أن ننظر في مختلف الطرق الممكنة لتحقيق وصون عالم خال من الأسلحة النووية. وينبغي أن نفعل ذلك بطريقة غير تصادية، وأن نسعى إلى تحديد القواسم المشتركة. ويجب أن نعمل على بناء الثقة وإحراز التقدم. ومن خلال مزيج من الرؤية والمثابرة والواقعية والاحترام، قد نتمكن معاً من تحقيق عالم يصبح فيه تهديد الأسلحة النووية أخيراً في ذمة التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد هاتريم على بيانه. وتُعلّق الجلسة العامة الآن.

تُخلّفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة. وأود الآن أن أرحب بسعادة السيد سيرغي لافروف، وزير خارجية الاتحاد الروسي، في مؤتمر نزع السلاح. أشكر معاليكم جزيل الشكر على مخاطبة المؤتمر. الكلمة لكم.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): أشكركم على دعوتي للتكلم هنا في هذه الجلسة. فالاتحاد الروسي ما برح يعلق دائماً أهمية كبيرة على المشاركة في أعمال مؤتمر نزع السلاح. ونحن نعتقد أن هذا محفل فريد يهيئ فرصة للحوار والمفاوضات بشأن طائفة واسعة من

القضايا الراهنة المتعلقة بتحديد الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا المنتدى، الذي يعمل بتوافق الآراء، تثق كل دولة طرف أن صوتها سيُسمع وأن مصالحها الأمنية الوطنية ستؤخذ في الاعتبار على النحو الواجب. ويحظى المؤتمر بسجل ناجح لطائفة واسعة من الاتفاقات الدولية الأساسية التي يعتمد عليها الأمن العالمي بقدر كبير. ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية واتفاقية الأسلحة الكيميائية هما من أحدث إنجازاته الرئيسية. غير أن كلا الاتفاقين يعودان إلى العقد الأخير من القرن الماضي. وللأسف، منذ ذلك الحين، لم يكن ممكناً استئناف العملية التفاوضية بسبب خلافات خطيرة معروفة جيداً لنا جميعاً بشأن برنامج عمل المؤتمر.

ونحن نشاطر شركاءنا شعورهم بخيبة الأمل والقلق أن حالة الجمود دامت طويلاً، ونرى ضرورة معالجة الحالة بأسرع ما يمكن. غير أننا نرى أن الجمود لن يُكسر بتحويل المفاوضات إلى محافل أخرى، ناهيك عن التخلي عن الجهود المبذولة للتوصل إلى توافق في الآراء، بل بالسعي بدأب وإبداع بحثاً عن سبل لموازنة المصالح. وعلى مدى العقدين الماضيين، بُحِثت خيارات مختلفة لتجاوز الجمود، ولم يصلح أي منها حتى الوقت الراهن. ومن وجهة نظرنا، يمكن عزو عدم بلوغ نتائج إيجابية إلى الاختلافات الموضوعية في أولويات الدول بقدر عزوه إلى وجود صعوبات في بلوغ حل توافقي في إطار الحدود الصارمة لجدول الأعمال التقليدي للمؤتمر. ويبدو لنا جميعاً أننا وضعنا بالفعل موضع الاختبار كل توليفة يمكن تصورها للبند الواردة في جدول الأعمال، وعجزنا مع ذلك عن التوصل إلى توافق في الآراء. ومن هذا المنطلق، نأمل أن يشعر الجميع بضرورة الأخذ بنهج جديد غير تقليدي.

ونحن نقترح أن يُنظر في بدء المفاوضات بشأن موضوع جديد قد يؤدي دوراً موحّداً وإنما لم يُطرح بعد في مناقشات مشروع برنامج عمل المؤتمر. وموضوع كهذا، في رأينا، قد يكون مسألة قائمة عند مفترق طرق نزع السلاح وعدم الانتشار ومكافحة الإرهاب. ويتسم ذلك بأهمية خاصة في الوقت الحاضر نظراً للحالة الراهنة.

فالتهديد المتمثل في سقوط أسلحة الدمار الشامل في أيدي جهات فاعلة من غير الدول يلقي اعترافاً واسع النطاق، وأُتخذت إجراءات كثيرة لمواجهته. وقد كان اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) خطوة رئيسية إلى الأمام، وفي عام ٢٠٠٥ تم التفاوض بشأن الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، بمبادرة من الاتحاد الروسي. غير أنه ما زالت هناك ثغرات خطيرة تتصل بصفة خاصة باستخدام المواد الكيميائية لأغراض إرهابية. وهذه مسألة مطروحة في الوقت الراهن في ضوء الزيادة المطردة في استخدام تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام وغيره من الجماعات الإرهابية في سورية والعراق ليس لمواد كيميائية صناعية سامة فحسب، بل أيضاً لعوامل فعلية من عوامل الحرب الكيميائية. ويوجد خطر متزايد بارتكاب جرائم مماثلة في ليبيا واليمن كذلك. وأصبحت هذه الأنشطة التي تضطلع بها جهات فاعلة من غير الدول في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، متزايدة في اتساع نطاقها ومنهجيتها وتجاوزها للحدود، مما يهدد بالامتداد إلى أبعد من هذه المنطقة بكثير. وتوجد تقارير عن حصول جماعات إرهابية على وثائق علمية وتقنية لإنتاج أسلحة كيميائية، وعن مصانع كيميائية ومعدات تم الاستيلاء عليها، وعن متخصصين أجانب يُستدعون لتطوير عوامل حرب كيميائية. وليس شاهد على مدى إلحاح هذه الحالة سوى الأحداث التي وقعت في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠١٥ في بلدة مارع بسورية، حيث استخدم مقاتلو تنظيم الدولة الإسلامية، على نحو ما أثبتته بعثة تقصي

الحقائق التابعة لمنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، قذائف مدفعية مليئة بخردل الكبريت، وهو عامل كامل من عوامل الحرب الكيميائية. وهذا لا يترك مجالاً للشك في أن الإرهاب الكيميائي لم يعد يشكل تهديداً مجرداً، إنما هو واقع مؤلم في عصرنا يمكن، بل يجب مواجهته بتنشيط العمل الجاد في المحافل الدولية.

وفي الوقت نفسه، نحن نعتقد أن من الأهمية بمكان أن يوضع في الاعتبار أن اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعيدة كل البعد عن التصدي بشكل كامل لتحدي مكافحة الإرهاب الكيميائي. ونحن لا نرى فائدة تُرجى من الحجة القائلة بأن قواعد القانون الدولي العرفي القائمة كافية. فهذه القواعد لا تحل مشكلة حظر استخدام الأسلحة الكيميائية بواسطة جهات من غير الدول، أكثر من حلها لمشكلة تصنيف هذه الأعمال بوصفها جرائم دولية. والقضاء على أوجه القصور المذكورة بصياغة تعديلات على الاتفاقية مسألة إشكالية، إذ إن تعديلها سيستلزم إجراءات طويلة وصعبة ومعقدة للغاية. وثمة وسيلة وأعدة أكثر واقعية وقابلة للتطبيق لمواجهة التحدي الماثل أمامنا الآن هي صياغة اتفاقية منفصلة لمكافحة أعمال الإرهاب الكيميائي.

ومن الواضح أن هناك عدداً من المنتديات الدولية التي يمكن إنجاز ذلك في إطارها. غير أننا نقترح أن يجري ذلك تحديداً هنا، في مؤتمر نزع السلاح، الذي قدم بالفعل إسهاماً قيماً في تخفيض التهديد الكيميائي من خلال المفاوضات الناجحة بشأن اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن ثم، سيخدم ذلك هدفين هما: مكافحة الإرهاب الكيميائي من جهة، وكسر الجمود في عمل هذا المنتدى لنزع السلاح بجنيف، من جهة أخرى. فإن أريد للمؤتمر أن يشرع في شغل عملي بشأن اتفاقية كهذه، سيلزم بالتأكيد وجود تعاون وثيق مع منظمة حظر الأسلحة الكيميائية. وسيكون من الضروري أيضاً أن تُكفل قدرة جميع الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية غير الأعضاء في المؤتمر على الإسهام في صياغة الاتفاق الجديد. ويمكن تحقيق ذلك بمنح الدول الراغبة مركز المراقب في المؤتمر، على النحو المسموح به بموجب النظام الداخلي.

ونحن نعتقد أن أي مفاوضات بشأن اتفاقية جديدة، إذا لاقت هذه الفكرة تأييداً، ينبغي أن تقتصر بالعمل الموضوعي المتعلق بالمسائل الأربع الرئيسية في جدول أعمال المؤتمر، وهي نزع السلاح النووي، ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ويمكن إنشاء هيئات عاملة تناط بها ولايات للمناقشة من أجل معالجة كل مسألة من هذه المسائل. وسيجري إعداد المقترحات الروسية ذات الصلة وتقديمها إلى الرئاسة النرويجية.

وأود أن أؤكد على النقطة الهامة التالية. غني عن القول أن إحراز التقدم في المبادرة المشتركة بين الاتحاد الروسي والصين المتعلقة بمنع وضع الأسلحة في الفضاء الخارجي، أولوية من الأولويات الروسية. وقد قررنا بالفعل نحن أنفسنا أن نتحرك صوب المفاوضات بشأن هذه المسألة. غير أنه من أجل تعزيز توافق الآراء بشأن الإطار الجديد الذي نقترحه لمواصلة العمل في المؤتمر، سنكون مستعدين، في حدود هذا الإطار، أن نقتصر في هذه المرحلة على مناقشة ولاية بشأن الفضاء الخارجي.

ونحن على ثقة بأن شركاءنا سيبدون قدراً مماثلاً من المرونة بشأن أولوياتهم بغرض تجاوز حالة الجمود في المؤتمر.

ونحن ندعو جميع المشاركين في مؤتمر نزع السلاح إلى النظر بعناية في اقتراحنا. ونحن نعتقد أن هذا لن يصبح حقيقة إلا إذا عملت الدول الممثلة هنا معاً وانخرطت في حوار بناء، وهو أمر نحن على استعداد للقيام له، وندعو الجميع إلى أن يجذوا حذونا. ويجدون الأمل في أن تساعد هذه المناقشة على كسر الحلقة المفرغة وأن تتيح لنا الانخراط في عمل متعمق، بما يشمل عملية التفاوض، الذي أنشئ هذا المحفل لأجله.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد لافروف على بيانه الذي أدلى به في المؤتمر. والآن سأعلق الجلسة لبضعة دقائق.

عُلفت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. أود الآن أن أرحب بضيفنا المرموق، سعادة السيد يانيس أماناتيديس، نائب وزير خارجية اليونان. أشكركم، صاحب المعالي، على مخاطبة مؤتمر نزع السلاح. الكلمة لك، سيدي.

السيد أماناتيديس (اليونان) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، أود أن أهنئكم على توليكم رئاسة مؤتمر نزع السلاح وأتمنى لكم كل النجاح.

إنه حقاً لشرف لي أن أحاطب مؤتمر نزع السلاح، المحفل التفاوضي الدائم الوحيد لنزع السلاح، الذي أنتج خلال فترة ولايته العديد من المعاهدات المهمة المتعددة الأطراف التي استرشد بها المجتمع العالمي في الانفراج إلى بيئة ما بعد الحرب الباردة. وفي عالم اليوم المتزايد الاضطراب، يجب على المؤتمر أن يرقى مرة أخرى إلى مستوى التزاماته تجاه المجتمع الدولي. وهو مدعو إلى إيجاد سبيل لحل الجمود الطويل الأمد بمعاودة المفاوضات المتعلقة بقضايا بالغة الأهمية مثل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية - التي تشكل، في نهاية المطاف، الخطوة المنطقية التالية نحو نزع السلاح النووي - وهو مدعو، في نفس الوقت، إلى معالجة المسائل الملحة الأخرى في ميدان نزع السلاح.

وفي الوقت الراهن، أصبحت الحاجة إلى إيجاد أرضية مشتركة لإحياء المداوالات في مؤتمر نزع السلاح أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى. فإن المداوالات الجارية في اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة، تنصدها القرارات المتعلقة بالآثار الإنسانية للأسلحة النووية، أبرزت الضغوط المتزايدة التي تواجه المؤتمر وكذلك الخطر المحدق بنا. ويجب أن ينتهي هذا المأزق الطويل الأمد لهذه الهيئة التفاوضية، وإلا سيتعرض المؤتمر لخطر أن يصبح معلقاً وغير ذي صلة، حتى إن بدأ كمصدر إلهام للعديد من مبادرات نزع السلاح. وقد وُجدت تطورات هامة في ميدان نزع السلاح مرتعاً خصباً خارج هذا المحفل، مما أدى إلى توسيع الفجوة بين المؤتمر وسائر آليات نزع السلاح. وبصورة أكثر تحديداً، شكّل بالفعل اعتماد معاهدة تجارة الأسلحة بعد ثماني سنوات من المفاوضات الغزيرة إنجازاً عظيماً. وقد صدّق بلدي، اليونان، على معاهدة تجارة الأسلحة بموجب القانون في شباط/فبراير ٢٠١٦.

وفي الوقت الذي تتواصل فيه المداوالات في منتديات نزع السلاح، كان التقدم المحرز في مؤتمر نزع السلاح بطيئاً. ونحن نرى أن الوقت حان للتخلي عن الركود الحالي في هذا المحفل التفاوضي الهام، والاستفادة من المبادرات الهامة المطروحة بانتظام في اللجنة الأولى. وكما كان الحال في سنوات سابقة، أيدت اليونان، إلى جانب بقية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي،

قرار الجمعية العامة ٣٩/٧٠ بشأن معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وما زال اعتقادنا راسخاً بأن سبيل المضي قدماً نحو نزع السلاح النووي الكامل والقابل للتحقق يكون من خلال اتباع نهج تدريجي. وثمة خطوة أولى مناسبة هي وضع معاهدة للمواد الانشطارية.

السيد الرئيس، اسمحوا لي الآن أن أنتقل إلى مسألة توليها اليونان أهمية كبيرة، بالنظر إلى أننا أقدم مراقب دائم في مؤتمر نزع السلاح، منذ عام ١٩٨٢. وأنا أشير إلى مسألة توسيع العضوية، المتوخاة في المادة ٢ من النظام الداخلي للمؤتمر، التي سيحري استعراض عضوية المؤتمر وفقاً لها على فترات منتظمة. ونحن نرى أنه لا يوجد سبب أو مبرر أخلاقي لإقصاء دول أعضاء في الأمم المتحدة من مناقشات نزع السلاح، وبخاصة بالنظر إلى الطابع العالمي للأمم المتحدة. ففي وقت تتطلب فيه التحديات العالمية حلولاً جماعية يُتَوَصَّل إليها من خلال شراكات عالمية، يصبح من المفارقة فعلاً أن تُقَصَّر المشاركة في المفاوضات المتعلقة بقضايا نزع السلاح على ٦٥ بلداً فقط. وكذلك الأمر في ما يتعلق برهن موضوع توسيع العضوية بالمسائل الثنائية التي لا تمت قطعاً بأي صلة بموضوع مؤتمر نزع السلاح.

وختاماً، بالنظر إلى التحديات المتعددة التي يواجهها العالم في الوقت الراهن في مجال الأمن العالمي، نحن نعتقد أن المؤتمر لا يسعه أن يظل في جمود مستمر وينبغي أخيراً أن يبدأ عملاً موضوعياً عن طريق اعتماد برنامج للعمل. فالمبادرات الأخيرة في اللجنة الأولى في الدورة السبعين للجمعية العامة والمداولات الجارية في الفريق العامل المفتوح العضوية في جنيف مهدت السبيل لتوقعات بناءة.

واليونان مستعدة، بوصفها عضواً مسؤولاً في المجتمع الدولي يشارك في جميع الصكوك الرئيسية في مجال نزع السلاح، للإسهام بنصيبها، بما يتناسب مع مسؤولياتها، من أجل إنهاء حالة الجمود في مؤتمر نزع السلاح.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر سعادة السيد أماناتيديس على بيانه الذي أدلى به في المؤتمر. والآن سأعلق الجلسة لبضعة دقائق.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. وأود الآن أن أرحب بضيفنا الموقر، السيد بيدرو نونيز موسكيرا، المدير العام لشعبة الشؤون المتعددة الأطراف والقانون الدولي في وزارة خارجية كوبا. أشكرك سيدي جزيل الشكر على مخاطبة المؤتمر. الكلمة لك.

السيد نونيز موسكيرا (كوبا) (تكلم بالإسبانية): السيد الرئيس، الزملاء الأعزاء، يتسم العالم الذي نعيش فيه اليوم بوجود تهديدات خطيرة للسلام والأمن الدوليين، وحروب دامية، وأعمال إرهابية متكررة. وتُنقِّق موارد باهظة على الأسلحة، ومع ذلك يُزعم عدم توافر ما يكفي لمكافحة الجوع والفقر والمرض، ولم يمكن تحقيق حتى الأهداف الإنمائية المتواضعة للألفية. وتهيئ خطة عام ٢٠٣٠ فرصة جديدة لتسوية الديون المعلقة بالاستجابة لتطلعات التقدم والتنمية للبشرية جمعاء وليس لمجرد قلة منها. وعلى الرغم من المطالب التي أعربت عنها الأغلبية، وبعد مرور أكثر من نصف قرن على الدمار والمعاناة اللذين سببتهما القنبلتان الذريتان اللتان أسقطتا على هيروشيما وناغازاكي، ما زال بقاء البشرية مهدداً بوجود آلاف الأسلحة

النووية، وكثرة منها جاهزة للاستخدام الفوري. وستواصل كوبا العمل بلا كلل من أجل تغيير هذه الحالة غير العادلة وغير المقبولة. فالأفراد والأمم لهم حق مشروع في العيش في سلام في عالم خال من الأسلحة النووية.

والتقدم الذي يتوجب إحرازه في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة وعدم انتشار الأسلحة لا يمكن تحقيقه بتطبيق تدابير انفرادية أو من خلال اتفاقات ثنائية أو إقليمية. فهناك ضرورة أساسية لتعددية الأطراف والحلول السياسية المتفاوض عليها في منظمات متعددة الأطراف وفقاً لميثاق الأمم المتحدة. ومؤتمر نزع السلاح أنيطت به ولاية هامة يجب عليه أن يفي بها. والتحديات المطلوب التغلب عليها ليست مستعصية. ويجب على المؤتمر، على سبيل الاستعجال، أن يعتمد برنامج عمل متوازناً واسع النطاق يراعي الأولويات الحقيقية في مجال نزع السلاح. وفي إطار هذا البرنامج، يمثل نزع السلاح النووي أولوية قصوى بالنسبة لكوبا وأغلبية الدول. ولا يمكن أن يظل هدف حظر وإزالة جميع الأسلحة النووية مؤجلاً إلى أجل غير مسمى ولا أن يُخضع لشروط، بل يلزم اتخاذ إجراءات فورية ملموسة. ونحن نؤيد الشروع فوراً في مفاوضات متعددة الأطراف تفضي إلى التعجيل بوضع اتفاقية تنص على حظر وإزالة جميع الأسلحة النووية ضمن إطار زمني محدد.

ونحن مقتنعون بأن المؤتمر جاهز للتفاوض بشأن عدة قضايا في آن واحد. وإضافة إلى اتفاقية نزع السلاح النووي، نحن نؤيد الشروع في مفاوضات في هذا الحفل بشأن معاهدة تحظر حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي، ومعاهدة توفر ضمانات أمنية ملزمة قانوناً لفائدة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، الأمر الذي ينطبق أيضاً على مخزونات هذه المواد.

ويشكل استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها، أيّاً كانت الظروف، انتهاكاً للقانون الدولي وجريمة ضد الإنسانية. ويجب أن تُوقف أي برامج لتحديث الترسانات النووية وأن يُزال دور هذه الأسلحة في المذاهب العسكرية والسياسات الأمنية. فالضمانة الوحيدة المطلقة ضد استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها هي إزالتها بالكامل. ومن واجبنا، من أجل الحفاظ على السلام ومن أجل بقاء البشرية، أن نكفل ألا تُستَخدم الأسلحة النووية مرة أخرى تحت أي ظرف من الظروف.

وسُيُعزّز أعضاء جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بإعلان منطقتنا رسمياً منطقة سلام. ونحن ملتزمون التزاماً راسخاً بنزع السلاح النووي باعتباره هدفاً ذا أولوية. وتدلل الأنشطة العديدة المضطلع بها في جميع أنحاء العالم كل ٢٦ أيلول/سبتمبر احتفالاً باليوم الدولي للإزالة الكاملة للأسلحة النووية، على الدعم الدولي القوي لنزع السلاح النووي.

ونحن ندعو جميع أعضاء المؤتمر إلى العمل بشكل مشترك وبناءً من أجل اعتماد اتفاقات بعيدة المدى بشأن نزع السلاح النووي في مؤتمر دولي رفيع المستوى بالأمم المتحدة معني بنزع السلاح النووي، يُعقد في أجل أقصاه عام ٢٠١٨.

وسأختتم بالكلمات التي استخدمها الزعيم التاريخي للثورة الكوبية، القائد العام فيدل كاسترو، عندما حذر من أخطار حدوث مواجهة نووية: "لم تأت على التاريخ البشري حقبة

تشبه هذه. وإن لم يفهم هذه المخاطر من يتخذون القرارات من علو القوة الهائلة التي وضعتها العلوم والتكنولوجيا في أيديهم، ستكون الحرب العالمية المقبلة قطعاً هي الأخيرة".

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر المدير العام نونيز موسكيرا على بيانه. والآن سأعلق الجلسة لبضعة دقائق.

عُلقَت الجلسة لفترة وجيزة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): تُستأنف الجلسة العامة. وقبل أن نختتم عملنا اليوم، أرى أن ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية طلب الكلمة. الكلمة لك، سيدي.

السيد جو تشول - سو (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالإنكليزية): السيد الرئيس، لقد طلبت الكلمة لأرد بإيجاز على البيانات المتعلقة بالمسألة النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي أدلى بها بعض الوفود، ومنها فنلندا.

لقد أوضحنا بالفعل موقفنا المبدئي بشأن المسألة النووية في شبه الجزيرة الكورية، ونحن نحث البلدان المعنية أن تتحلى بفهم موضوعي غير متحيز للأسباب الجذرية، وتقييم محايد، بدلاً من الانحياز دون تفكير إلى أحد الجانبين وإلقاء اللوم ببساطة على الآخر. ولذلك يوصى باكتساب فهم صحيح لتاريخ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية التي تعرضت لتهديد نووي خطير وخطر الحرب على مدى عقود عديدة، وللسبب الذي قررت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية من أجله أن تنشر أسلحة نووية.

وينبغي أن يكون تحفظ المجتمع الدولي على أي تدابير استفزازية ومزعزعة للاستقرار قائماً على أساس فهم عملي وشامل للحالة الفعلية، وينبغي أن يدعو إلى اتخاذ تدابير ملائمة لوقف أي تحركات خطيرة. فإن اتهام دولة ذات سيادة ببساطة لاتخاذها تدابير عادلة للدفاع عن النفس دون تقييم عادل للواقع لن يساعد على تخفيف حدة التوتر في شبه الجزيرة الكورية وعلى تحقيق هدف السلام والأمن العالميين. وسنوضح هذه المسألة في المرة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر ممثل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على بيانه. هل يود أي وفد آخر أن يأخذ الكلمة؟ لا يبدو لي ذلك.

وبذلك تنتهي أعمالنا لهذا الصباح. وستُعقد الجلسة العامة القادمة لمؤتمر نزع السلاح غداً، الأربعاء ٢ آذار/مارس الساعة ١٠/٠٠، وعندئذ سنستمع إلى بيانات من كولومبيا وكندا وكازاخستان وجمهورية كوريا وفنزويلا واليابان وإيطاليا وأوكرانيا وإسبانيا.

رُفعت هذه الجلسة.

رُفعت الجلسة الساعة ١١/٤٥.